التحديـات الراهنـة

د. الطيّب البكـوش (*)

أصدر المعهد الدولي لحقوق الإنسان بسترازبورغ في المدة الأخيرة كتابا طريفا يضم أشغال الندوة التي نظمها يومي 9 – 10 / 12 / 1994 بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسه.

وقد شارك فيه قرابة عشرين باحثا من مختلف الجامعات العالميّة وقد أمتدت الندوة على ثلاث حلقات نقاش :

– محور الحلقة الأولى : هل في تقدم العلوم تقدم حقوق الإنسان ؟

– محور الحلقة الثانية : أي حقوق وأي واجبات في عالم يعد 10 مليارات نسمة ؟

– محور الحلقة الثالثة : الإعلام والعنف وحقوق الإنسان.

ورغم أنّ كلا من هذه المحاور الثلاثة يمكن أن يكون وحده موضوع ندوة مستقلة فإنّ هذه الندوة قد وحدّت بينها واعتبرت أنها تمثل جملة من التحديات التي تواجه حركة حقوق الإنسان راهنا وتتطلب إجابات في المستقبل القريب الّذي تسعى إليه البشريّة بنسق سريع.

وقد حاولت الحلقة الأولى الإجابة عن سؤال جوهري :

هل توجد علاقة مباشرة بين التقدم العلمي الّذي حققته البشرية والتقدم في مجال حقوق الإنسان ؟ وإذا كانت ثمة علاقة، فما هو تأثير التقدم العلمي على حقوق الإنسان ؟

---

* أستاذ اللسانيات بالجامعة التونسية.

وقد كان جواب بيتر فريكر مـزدوجا إذ أنّ الأمر لا يتعلق بالتقدم العلمي في ذاته وإنما يتعلق بكيفيات تطبـيق النتائج المنجرّة عن التقدم العلمي. من هذه التطبيقـات المثال الّذي قدمه جان لوي مندال، والمتعلق بعلم الجـينات الّذي يثير حاليا جدلا واسع النطاق من مشاغله الطب "التنبّئ" والهوية الجينيّة الخ. وفي هذا الصدد أشار سيلفيو ماكوس – هلـمونس الى الحدود الأخلاقية والقانونيّة لبعض الاكـتشافـات العلميّة ولا سـيما المتـعلقة بعلم الأحيـاء، مما حمل بعض الباحثين على إيقاف أبحـاثهم في بعض هذه الميادين. ويعلل بورسي ريباك مثل هذه المواقـف باعـتبار أنّ الإنسـان ليس مجـرد ظاهرة طبـيعـيّـة وانما يتمـيز بقـدرة فريدة هي "الوعي بالوعي" الّذي يتـجاوز الوعي بـالأشياء ودلالاتـها إيغالا في التجـريد من جهة وجمعـا من جهة أخرى بين القـدرة الذهنيّة والقدرة الإراديّة ممّا يجعل الوعي الأخلاقي إفرازا طبيعيـا للبنية العصبية والذهنية التي تميز الإنسـان.

وانطلاقا من ذلك أثار كارلوس دي صـولا قضية أساسيّـة تتعلق باتجاه التطوّر البشري مشيرا إلى أنّ الإنسان الّذي خضع في الماضي للتطوّر الطبيعي ينزع أكثر فأكثر إلى التحكم في ذلك التطوّر وذلك بتطوّر قدرته على نحت ذاته. وهو ما يفسّـر ظهور مفاهيم جـديدة في مجال حقوق الإنـسان مثل "الحق في المحيط" و"حق الأجيـال القادمة" إلخ. فإلى أي حدّ مـثلا يمكن أن نقول إنّ من حق الأجيال القادمة أن تولد بأقل ما يمكن من العيوب والأمراض الوراثية ؟

وقد سعت الحلقـة النقاشية الثانية، بارتبـاط بما سبق، إلى تبين النتائج المنجـرّة عـمّـا يسـمى "الانفـجـار السكاني" النـاتج عن تسـارع نسق النمـو الديممغرافي في العالم ولا سيما في بلدان الجنوب.

وقد انـطلق بياردي سـينار كلنس من ملاحظات ديمغـرافيـة من نوع أن نسب سكان ضـفتي المتـوسط سـوف تنقلب تماما فـيمـا بين 1950 و 2025 لفـائدة الجنـوب الّذي يـتـحـول من الثلـث إلـى الثلثين، أي من الـنصف إلى الضعف، ليطرح قضايا الأمن الجمـاعي في ضوء الأوضاع الدوليّة الراهنة وما تقتـضيـه المؤسسـات الأممية من تطوّر ديمقـراطي حتّى تسـتطيع الاضطلاع بدورها في حمـاية حقـوق الإنسان. وانطلاقا من الأوضـاع العربيّـة نموذجا، اعـتبـر يوسف قـرباج أنّ ارتفاع نسـبـة التناسـل عائـق من عوائق حـقـوق الإنسان رغم أنّ بعض الـفئات المهـضومة الجـانب في بعض الأقطار تستـعمله سلاحا في صراعها.

وإنّ التفاوت الملحوظ بين الفئات والشعوب قد بلور حقا جديدا من حقوق الإنسان هو "الحق في التنمية" الّذي ما زال موضوع جدال من حيث حدّه ومجالاته. وسوف يبقى طويلا موضوع خلاف جوهري بين الشمال والجنوب يرتهن في نظر موريس فلوري ميلاد مجتمع دولي متضامن كما يرتهن مبدأ عالمية حقوق الإنسان. وليس ثمة في نظر البعض حقّ أهم من حق المساواة أمام الموت حتى أن بعضهم يرى أنّ خير مؤشر على ذلك هو نسبة الوفيات بين الأطفال، وهو مؤشر يمكن أن تدعمه أيضا نسبة الوفيات بين الأمهات حملا ووضعا.

بيد أنّ هذا لا يحجب أهميّة الحق في التعليم من خلال مؤشرالأمية التي تضرب اليوم خمس الرجال وثلث النساء أي ربع البشرية وفي بعض البلاد العربيّة والإسلاميّة تتجاوز هذه النسبة النصف.

ولا جدال في أنّ هذه الأوضاع مرتبطة كذلك بطبيعة التنظيم العائلي الّذي يتحكم سلبا أو إيجابا في الوضع السكاني وتبعا لذلك في الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة... وهي الأوضاع التي تأتلف مؤشراتها في مؤشر "التنمية البشريّة" الّذي يبين أن 32 بلدا من بين الأربعين الأخيرة في الترتيب تقع في افريقيا.

وإنّ التفاوت في التنمية هو أحد أسباب العنف السائد جهويا أو عالميّا.

– والعنف من حيث علاقته بالاعلام وبحقوق الإنسان هو المحور الثالث والأخير في هذه الندوة. وقد لاحظ باولو سارجيو بينهيرو أنّ العنف وخرق حقوق الإنسان. ظواهر يوميّة في جميع المجتمعات، وانها في كثير من الحالات مرتبطة بالفقر والتعاسة وبغياب نظام دولي رادع للحكام الّذين يمارسون التعذيب والاغتيالات مثلا.

أما بالنسبة إلى العنف الّذي يسود العلاقات الاجتماعيّة في كثير من المجتمعات، فقد اختلفت الآراء في تحديد مسؤولية الاعلام فيه ولا سيما السينما والتلفزة حيث يشاهد الأطفال الكثير من مظاهر العنف يوميا، ونتائج الدراسات ذاتها تبدو في هذا المجال متضاربة لكن الثابت أن أجواء الأسرة والمجتمع إذا ما سادتها بعض أشكال العنف تنمي في الأطفال نوازع العنف.

كما اختلفت الآراء في دور الرقابة على ما ينشر ويبثّ لما ينجرّ عن ذلك من تضارب بين الحقوق والحريات. إلاّ أنّ الرأي السائد هو الرافض للرقابة باعتبارها شكلا من أشكال العنف مما يدعو إلى استبدالها باستغلال المادة

الاعلاميّة تربويا بتنمية الفكر النقدي لدعم قيم حقوق الإنسان. كما حللت جاين دينسدايل مظاهر العنف الّذي يستهدف الاعلاميين معتبرة أن ذلك أصبح من أهم مؤشرات الديمقراطية في كلّ مكان، وحذرت من مخاطرابتذال العنف ولا سيما في وسائل الاعلام طارحة سؤالا جوهريا عن الحدّ الفاصل بين حريّة الصحافة وحقوق الإنسان وعن مسؤولية الدولة في التوفيق والتوازن بينها، ومنبهة إلى مخاطر إخضاع الإعلام لقوانين السوق وحدها لما لها من خطر على التعددية والديمقراطية.

وقد لاحظ بعضهم انطلاقا من آراء روني كاسان أن حقوق الإنسان لا يجب النظر إليها عموديا فحسب أي من زاوية العلاقة بين الدولة والفرد وإنما كذلك أفقيا أي من حيث العلاقة بين الأفراد والجماعات، كما يبدو ذلك من خلال مظاهر العنف التي تمارسها الفئات التي تتميز بالتعصب أو العنصرية.

وقد لخص الكسندر كيس نائب رئيس المعهد أشغال الندوة مستخرجا من الحلقات الثلاث أربعة محاور هي على التوالي :

علاقة العلوم وحقوق الإنسان، وتعدد أشكال المسؤولية في مجال حقوق الإنسان وتعليم حقوق الإنسان وقضية المؤسسات.

وقد ركز من خلال استعراضه لهذه المحاور على التداخل والترابط المتزايدين اليوم في كلّ شيء على وجه المعمورة، معتبرا أنّ الإعلام هو الّذي جعل من الأرض " قرية " بشرية وأنّ الافلات من المخاطر انما هو بدعم روح المسؤولية لدى الجميع ولا سيما في مستوى الدولة. وإنّ هذه المسؤولية هي في ذات الوقت قانونية واجتماعيّة وأخلاقية – لأن المشاكل المنجرة عن تحوّل العالم إلى قرية لها تأثيرها الواضح على حقوق الإنسان. وقد أبرز في الختام الدور الهام الّذي يمكن في هذا المجال أن يضطلع به تعليم حقوق الإنسان والتربية عليها.